A

ويبـــو

WO/GA/34/6

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٧/٨/٣

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

الجمعية العامة للويبو

الدورة الرابعة والثلاثون (الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة)

جنيف، من ٢٤ سبتمبر/أيلول إلى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧

بعض المسائل المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت

وثيقة من إعداد الأمانة

١- يُثير نظام أسماء الحقول على الإنترنت عدداً من التحديات لحماية الملكية الفكرية. ونظراً إلى طبيعة الشبكة العالمية، تستدعي تلك التحديات اتباع منهج دولي. وما برحت الويبو، منذ سنة ١٩٩٨، تتصدى لتلك التحديات، ولا سيما في إطار مشروعها الأول[١] ومشروعها الثاني[٢] بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. وبوجه خاص، يكفل مركزها للتحكيم والوساطة لمالكي العلامات التجارية آلية دولية فعالة للانتصاف ممن يعمد إلى تسجيل أسماء حقول تكون مقابلة لحقوقهم في العلامات التجارية والانتفاع بتلك الأسماء عن سوء نية.

٢- وتحتوي هذه الوثيقة على أحدث المعلومات بشأن أنشطة الويبو في مجال أسماء الحقول، بما في ذلك وضع التوصيات الصادرة عن الدول الأعضاء في المنظمة في سياق مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. وتنجز الويبو أنشطتها في مجال تسوية منازعات أسماء الحقول في سياق عدد من التطورات الجارية في سياق نظام أسماء الحقول وقد تتطلب من الويبو المزيد من التدابير لحماية أدوات التعريف ولا سيما العلامات التجارية على الإنترنت. وتقف هذه الوثيقة على تلك التطورات أيضاً.

أسماء الحقول والعلامات التجارية

السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت

٣- يشرف المركز على الإجراءات المتخذة لتسوية المنازعات بناء على السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت (UDRP)، كما اعتمدتها هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعينة (ICANN) بناء على توصيات الويبو الصادرة في إطار مشروعها الأول بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. وتقتصر السياسة على قضايا الأفعال التعسفية الفادحة في تسجيل أسماء الحقول والانتفاع بها عن سوء نية. على أنها لا تمنع أي طرف من رفع النزاع إلى محكمة مختصة، علماً بأن عدداً قليلاً جداً من القضايا المنظورة في ظل السياسة الموحدة قد أحيل إلى المحاكم الوطنية أيضاً.[٣]

٤- ومنذ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩، تناول المركز ما يزيد على ١١ ٠٠٠ قضية شملت ٢٩ ٥٠٠ اسم حقل مختلف أو أكثر. وفي سنة ٢٠٠٦، شهد المركز ارتفاعاً بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالسنة السابقة، وشملت القضايا أسماء حقول مسجلة في حقول عليا مكونة من أسماء عامة وحقول عليا مكونة من رموز البلدان. وكان ذلك أعلى رقم تبلغه القضايا المعالجة في الويبو بناء على السياسة الموحدة منذ سنة ٢٠٠٠، التي كانت أول سنة كاملة بعد بدء نفاذ السياسة الموحدة. وما فتئ عدد القضايا المحالة إلى الويبو يزيد حتى سنة ٢٠٠٧.

---

(١) *إدارة الأسماء والعناوين على الإنترنت: قضايا الملكية الفكرية – التقرير النهائي لمشروع الويبو بشأن أسماء الحقول على الإنترنت*، منشور الويبو رقم ٤٣٩. انظر أيضاً: *http://www.wipo.int/amc/en/processes/process1/report*.

(٢) *الإقرار بالحقوق والانتفاع بالأسماء بناء على نظام أسماء الحقول على الإنترنت – تقرير مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت*، منشور الويبو رقم ٨٤٣. انظر أيضاً: *http://www.wipo.int/amc/en/processes/process2/report*.

(٣) انظر مختارات من قضايا المحاكم المتعلقة بالسياسة الموحدة على الموقع التالي: *http://www.wipo.int/amc/en/domains/challenged*.

٥- وكان أطراف القضايا المرفوعة في ظل السياسة الموحدة من ١٤٣ بلداً وكانت اللغات المستعملة في إطار الإجراءات المتبعة بناء على السياسة الموحدة ١٣ لغة مختلفة، هي الإسبانية والألمانية والإنكليزية والإيطالية والبرتغالية والدانمركية والروسية والصينية والفرنسية والكورية والنرويجية والهولندية واليابانية. واختيرت لغة الإجراءات حسب لغة اتفاق التسجيل المطبق على اسم الحقل قيد النظر. وتضم قائمة الويبو من المحكمين والوسطاء بشأن منازعات أسماء الحقول بناء على السياسة الموحدة نحو ٤٠٠ خبير في مجال العلامات التجارية من ٥٥ بلداً في كل القارات.[٤]

٦- وما برحت الويبو تقدِّم مساهمات عديدة من أجل المساعدة على ضمان الإنصاف والشفافية في تطبيق إجراءات السياسة الموحدة، وأعدت بصفة خاصة فهرساً قانونيا إلكترونياً يستطيع المتخاصمون والمحكمون والوسطاء أن يبحثوا فيه مباشرة عن كافة القرارات الصادرة عن محكمي الويبو بناء على السياسة الموحدة[٥]، كما أعدت عرضاً شاملاً لآراء صادرة عن المحكمين والوسطاء في قضايا مختارة منظورة في ظل السياسة الموحدة.[٦] ويعزز الفهرس والعرض اللذان ذاع صيتهما الاتساق وصلابة الحجج في القرارات المتخذة بناء على السياسة الموحدة ويساعدان الأطراف على تقييم حظهم في كسب القضايا. وفي مستهل السنة الجارية، افتتحت الويبو مرفقاً موسعاً للبحث يتعلق بتسوية منازعات أسماء الحقول[٧] وشمل المرفق ٣٢ فئة للبحث، منها "مجالات نشاط المدعين" أو "أسماء المدعى عليهم" أو "خط اسم الحقل" أو "القرارات الخمسة والعشرون الأكثر اقتباساً في الدعاوى".

٧- وبالإضافة إلى ذلك، يقيم المركز حلقات عمل منتظمة بشأن تسوية منازعات أسماء الحقول للجهات المهتمة[٨] واجتماعات للمحكمين والوسطاء المستعان بخدماتهم.

الحقول العليا المكوَّنة من رموز البلدان

٨- مع أن التطبيق الإلزامي للسياسة الموحدة يقتصر على الأسماء المسجلة في الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة (gTLDs) مثل ".biz" أو ".com" أو ".info" أو ".net" أو ".org"، يحرص المركز على مساعدة العديد من مكاتب تسجيل الأسماء في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان (ccTLD) على صياغة شروط التسجيل وإجراءات تسوية المنازعات بما يفي بالمعايير الدولية لحماية الملكية الفكرية. وتنتهج تلك الإجراءات في غالب الأحيان نموذج السياسة الموحدة مع مراعاة الظروف الخاصة بكل حقل من الحقول المكونة من رموز البلدان واحتياجاته. وحتى يونيه/حزيران ٢٠٠٧، كان المركز قد قدم خدماته في مجال تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول إلى ٤٨ مكتباً لتسجيل أسماء الحقول في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان وهو يجري مشاورات مع عدد من المكاتب الأخرى.[٩] ويتوقع المركز أن يزيد عدد تلك القضايا.

---

(٤) انظر قائمة الويبو بأسماء المحكمين والوسطاء في مجال أسماء الحقول على الموقع التالي: *http://www.wipo.int/amc/en/domains/panel/panelists.html*.

(٥) يمكن الاطلاع على الفهرس من خلال موقع المركز التالي: *http://www.wipo.int/cgi-bin/domains/search/legalindex*.

(٦) يمكن الاطلاع على العرض المذكور على الموقع التالي: *http://www.wipo.int/amc/en/domains/search/overview*.

(٧) انظر بوابة هذا المرفق الجديد على الموقع التالي: *http://www.wipo.int/amc/en/domains/statistics*.

(٨) انظر قائمة اللقاءات التي ينظمها المركز على الموقع التالي: *http://www.wipo.int/amc/en/events*.

(٩) ترد قائمة شاملة بالحقول العليا المكونة من رموز البلدان التي اختارت المركز لتسوية منازعاتها بشأن أسماء الحقول على العنوان التالي: *http://www.wipo.int/amc/en/domains/cctld*.

حقول عليا جديدة مكوَّنة من أسماء عامة

٩- يعمل المركز أيضاً من أجل تعزيز حماية الحقوق المتصلة بالعلامات التجارية أثناء افتتاح حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة إذ يثير إنشاء حقول جديدة تحديات جسيمة أمام مالكي العلامات التجارية المهتمين بحماية أدوات التعريف من أي تسجيل تعسفي يرتكبه الغير، ولا سيما عندما يُمنح اسم الحقل ضمن الحقول العليا المكونة من أسماء عامة من خلال إجراء عشوائي. وإزاء ذلك الوضع، فقد أوصى المركز في تقرير رفعه إلى هيئة الإنترنت سنة ٢٠٠٥[١٠] باعتماد آلية وقائية موحدة لحماية الملكية الفكرية يمكن تطبيقها أثناء افتتاح أي حقل جديد. ومن شأن آلية وقائية من ذلك القبيل أن تكون خيارا إضافيا متاحا لجبر الضرر بناء على السياسة الموحدة.

١٠- وعلاوة على العمل التأسيسي المتعلق بالحقول العليا الجديدة، يشرف المركز على قضايا في ظل سياساتها الابتدائية. وشمل ذلك في الماضي نحو ١٥ ٠٠٠ قضية بناء على سياسة "Start-Up" المتعلقة بالاعتراض في مجال العلامات التجارية ضمن اسم الحقل <.biz> وسياسة "Sunrise" المتعلقة بالطعن في التسجيلات ضمن اسم الحقل <.info>.[١١]

١١- وفي مرحلة لاحقة، أي ما بين أغسطس/آب ٢٠٠٦ ومارس/آذار ٢٠٠٧، أشرف المركز على آليات لحماية العلامات التجارية قبل التسجيل فيما يخص الحقل الجديد <.mobi> الذي افتتحته مؤسسة التسجيل للحقول العليا المخصصة للهاتف الجوال (mTLD) في مايو/أيار ٢٠٠٦.[١٢] وعلاوة على السياسة الموحدة المطبقة على جميع الحقول العليا المكونة من أسماء عامة، فقد اعتمدت المؤسسة المذكورة إجراءين منفصلين يختصان بحقلها ابتكرهما المركز وهو يتولى إدارتهما. وأما الإجراء الأول فهو عبارة عن قواعد لطلب تسجيل علامات تجارية باعتبارها أسماء ذات الأولوية في الحقل المذكور. ومكّنت هذه الآلية مالكي العلامات التجارية من المطالبة من جديد بما يسمى بالأسماء ذات الأولوية (Premium Names) التي حملت قيمتها المتأصلة في معناها العام مؤسسة التسجيل على الاحتفاظ بها لعمليات المزايدة أو غيرها من إجراءات التعيين التجاري. وأثناء هذه الفترة الأولية لطلب الأسماء والتي دامت من ١٥ سبتمبر/أيلول إلى ١٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، تسلّم المركز ١٠٥ طلبات استطاع محكمو الويبو ووسطاؤها البت في جميعها بحلول مارس/آذار ٢٠٠٧ في ظروف خاصة تتعلق بتسجيل ما يقابلها من علامات تجارية والانتفاع بها.

١٢- وأما الإجراء الخاص الثاني المطبق على الحقل <.mobi> فكان عبارة عن سياسة للطعون خاصة بهذا الحقل وتستند إلى سياسة "Sunrise"، وقد سمحت لكل مَن يعنيه الأمر بالطعن في الأسماء المسجلة في الحقل عن غير حق خلال فترة تسجيل تم تخصيصها لمالكي العلامات التجارية. وخلال فترة الطعن التي دامت من ٢٨ أغسطس/آب إلى ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦، تسلّم المركز ١٨ طعناً أمكن معالجة جميعها بحلول مارس/آذار ٢٠٠٧.

---

(١٠) *New Generic Top-Level Domains: Intellectual Property Considerations,* available at *http://www.wipo.int/amc/en/domains/reports/newgtld-ip.*

(١١) يمكن الاطلاع على تقارير المركز بشأن تجربته في إطار السياستين المذكورتين على الموقعين التاليين: *http://www.wipo.int/amc/en/domains/reports/biz-stop* و*http://www.wipo.int/amc/en/domains/reports/info-sunrise*.

(١٢) يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بنشاط المركز المتعلق بالحقل <.mobi> على الموقع التالي: *http://www.wipo.int/amc/en/domains/gtld/mobi*.

١٣- ورغبة منها في المساعدة على ضمان احترام المبادئ العامة لحماية الملكية الفكرية، تقيم الويبو اتصالات مستمرة مع مكاتب تسجيل حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة طارحة إمكانية مساعدتها في صياغة سياساتها وتقديم خدمات تسوية المنازعات مقابل تسديد الرسوم.

أسماء الحقول وأدوات تعريف أخرى

١٤- تناول مشروع الويبو الأول بشأن أسماء الحقول العلاقة بين أسماء الحقول والعلامات التجارية. وانصب مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على العلاقة القائمة بين أسماء الحقول وخمسة أنواع أخرى من أدوات التعريف لم يسبق تناولها، وهي الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمستحضرات الصيدلانية وأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها والأسماء الشخصية وأدوات التعريف الجغرافية والأسماء التجارية.

توصيات الدول الأعضاء في الويبو

١٥- كان تقرير مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت[١٣] موضع بحث في دورتين خاصتين للجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية انعقدتا سنة ٢٠٠١ وسنة ٢٠٠٢. وانتهت الدورتان بتوصيات موجهة إلى الجمعية العامة للويبو.[١٤] وفي اجتماعها الذي انعقد في الفترة من ٢٣ سبتمبر/أيلول إلى الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، أوصت الجمعية العامة للويبو بتعديل السياسة الموحدة بهدف حماية أسماء البلدان وأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها. ولم تصدر توصية من هذا القبيل بشأن أدوات تعريف أخرى. واستكملت اللجنة الدائمة تلك التوصيات أثناء دورتها التاسعة التي انعقدت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ بمجموعة ثانية.[١٥] وأحالت أمانة الويبو تلك التوصيات ("المجموعة الثانية من توصيات الويبو") إلى هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعينة في فبراير/شباط ٢٠٠٣.[١٦]

تطورات في هيئة الإنترنت

١٦- بعد أن اطلعت الهيئات الاستشارية والمنظمات الداعمة لهيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعينة، بما فيها اللجنة الاستشارية الحكومية، على المجموعة الثانية من توصيات الويبو وأيدتها بالإجماع، قرر مجلس مديري هيئة الإنترنت في يونيه/حزيران ٢٠٠٣ إنشاء فريق عامل من أجل دراسة الجوانب العملية والتقنية لتنفيذ توصيات الويبو ولا سيما عواقبها على السياسة الموحدة. وقد رفع الفريق العامل[١٧] في يوليه/تموز ٢٠٠٤ تقريراً نهائياً[١٨] إلى مجلس هيئة الإنترنت من غير أن يتمكن من إصدار توصيات تتوافق عليها الآراء.

---

(١٣) انظر الحاشية رقم (٢) أعلاه.

(١٤) يمكن الاطلاع على كل وثائق عمل الدورتين الخاصتين للجنة المذكورة عبر الموقع التالي: *http://www.wipo.int/amc/en/processes/process2*.

(١٥) الوثيقة SCT/9/8، الفقرات ٦ إلى ١١. ويرد القرار نفسه في الوثيقة SCT/9/9، الفقرة ١٤٩.

(١٦) انظر *http://www.wipo.int/amc/en/docs/wipo.doc*.

(١٧) انظر *http://www.icann.org/announcements/announcement-06oct03.htm*.

(١٨) يمكن الاطلاع على التقرير على الموقع التالي: *http://www.icann.org/committees/JWGW2/final-report*.

١٧- وفي يوليه/تموز ٢٠٠٤، طلب مجلس هيئة الإنترنت إلى رئيس الهيئة دراسة التقرير ورفع دراسته إلى المجلس ليبت فيه في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤.[١٩] وفي ذلك السياق، طلبت هيئة الإنترنت إلى أمانة الويبو تزويدها بمذكرة إعلامية غير رسمية بشأن المجموعة الثانية من توصيات الويبو على أن ترفق بها مشروعاً يبيّن التعديلات التي ينبغي إدخالها على السياسة الموحدة والقواعد لتنفيذ المجموعة الثانية من توصيات الويبو.[٢٠]

١٨- وفي ٢٣ مارس/آذار ٢٠٠٥، أرسل المستشارون القانونيون للأمم المتحدة خطاباً إلى هيئة الإنترنت يؤكدون فيه تأييدهم للمجموعة الثانية من توصيات الويبو بشأن حماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها.[٢١] وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، أرسلت الأمانة خطاباً إلى هيئة الإنترنت تستفسر فيه من جديد عن مدى تنفيذ المجموعة الثانية من توصيات الويبو.

١٩- وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، اقترح رئيس الهيئة ومديرها التنفيذي أن ينظر الفريق المعني بالملكية الفكرية في الهيئة من جديد في المجموعة الثانية من توصيات الويبو. وتناول الفريق المسألة في وثيقة عبَّر فيها عن موفقه من افتتاح حقول عليا جديدة تتكون من أسماء عامة.[٢٢] ويرد في ما يلي نص الجزء الذي يخص توصيات الويبو من بيان الفريق:

"بعد النظر في المجموعة الثانية من توصيات الويبو والمواد المرجعية، بما فيها تقرير فرقة العمل الرئاسية التابعة لهيئة الإنترنت، يرى الفريق أن من الممكن الوصول إلى حل توافقي في المنازعات المتعلقة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية وليس المنازعات المتعلقة بأسماء البلدان. وباختصار، يرى الفريق، على غرار ما جاء في تعليقات الويبو، أن القانون الدولي لا يكفي أساساً تستند إليه إجراءات المنازعات بشأن أسماء البلدان. ويرى الفريق أيضاً أن مسألة الصفة القانونية لأسماء البلدان لم تنضج بعد لتبحثها هيئة الإنترنت ولا تزال تتطلب المزيد من المناقشات والتوافق في الآراء داخل الحكومات والاتفاقات الدولية المناسبة. ويُوصي الفريق هيئة الإنترنت بالعمل جاهدة من أجل إعداد سياسة جديدة بشأن تسوية المنازعات المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية تكون مقبولة للأوساط المعنية وأن تحيل مسألة أسماء البلدان من جديد إلى الحكومات وغيرها من الجهات المناسبة لمواصلة بحثها."

٢٠- وفي خطاب مؤرخ في ١٣ مارس/آذار ٢٠٠٦،[٢٣] أفاد رئيس هيئة الإنترنت ومديرها التنفيذي الأمانة بأنه استحال تحقيق توافق بين آراء مختلف أعضاء الهيئة. ولمّا كان نظام هيئة الإنترنت يُلزم الهيئة بإجراءات توافقية من البداية إلى النهاية لاستنباط سياسات جديدة أو تعديل السياسات القائمة، شكك الرئيس والمدير التنفيذي في أن يؤدي استئناف إجراء توافقي إلى وضع أساس يسمح بالتقدم في تنفيذ المجموعة الثانية من توصيات الويبو برمتها. وبالإشارة إلى الوثيقة التي عبَّر فيها الفريق عن

---

(١٩) انظر *http://www.icann.org/minutes/kl-resolutions-23jul04.htm*.

(٢٠) نُشرت المذكرة الإعلامية على موقع هيئة الإنترنت: *http://www.icann.org/committees/JWGW2*.

(٢١) انظر الخطاب على موقع المركز: *http://www.wipo.int/amc/en/docs/letter.pdf*.

(٢٢) تعليقات الفريق المعني بالملكية الفكرية في هيئة الإنترنت حول نطاق اختصاص الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة، ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦. ويمكن الاطلاع على التعليقات على موقع الهيئة: *http://gnso.icann.org/issues/new-gtlds/ipc-01feb06.pdf*.

(٢٣) أُرسل خطاب مماثل إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية، السيد شاريل ترميزي ويمكن قراءته على موقع هيئة الإنترنت: *http://www.icann.org/correspondence/twomey-to-tarmizi-13mar06.pdf*.

موقفه، أشار الرئيس في خطابه إلى أن من الممكن إحراز بعض التقدم في حماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها التي أقام لها القانون الدولي أساساً واضحاً.

٢١- وبالنظر إلى البيان الذي أدلى به رئيس هيئة الإنترنت ومديرها التنفيذي، يبدو أن من غير المرجح أن تعمد هيئة الإنترنت إلى تنفيذ الجزء المتعلق بحماية أسماء البلدان من المجموعة الثانية من توصيات الويبو. وأما الجزء المتعلق بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها، فقد رفع الفريق المعني بالملكية الفكرية في أبريل/نيسان ٢٠٠٧ التوصية التالية إلى الهيئة المعنية بصياغة سياسات هيئة الإنترنت وهي المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO):[٢٤]

"ينبغي لمجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة أن تطلب إلى مسؤولي هيئة الإنترنت إعداد تقرير بالقضايا التي ترغب في مواصلة النظر فيها في سياق اعتماد إجراء منفصل لتسوية المنازعات الخاصة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها على وجه التحديد. وبإمكان مجلس المنظمة المذكورة أن ينظر في ذلك التقرير ليبت في جدوى الشروع في عملية استنباط سياسة حول هذا الموضوع."

٢٢- وبناء على طلب من مجلس المنظمة الداعمة أصدر مسؤولو هيئة الإنترنت تقريراً بالقضايا المتعلقة بمعالجة المنازعات حول أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها[٢٥] في ١٥ يونيه/حزيران ٢٠٠٧ وردت فيه التوصية التالية:

"لا يوصي مسؤولو هيئة الإنترنت بالشروع في عملية استنباط سياسة بشأن حماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها حتى هذا التاريخ. ولو كان المسؤولون ليرفعوا توصية من ذلك القبيل، فلا بد أن تندرج أي سياسة من ذلك النوع في نطاق اختصاص المنظمة الداعمة للأسماء العامة؛

ويوصي المسؤولون بإمكانية تضمين الاتفاقات الجديدة المبرمة بشأن الحقول العليا المكونة من أسماء عامة لحماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها شرطاً تعاقدياً ينسحب على الحقول العليا الجديدة؛

ويوصي المسؤولون باستنباط إجراء منفصل لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها التي تكون أسماء حقول في المستوى الثاني أو الثالث في الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة وباستحداث إطار عمل لمعالجة الاعتراضات أو الطعون المتعلقة بأسماء تلك المنظمات ومختصراتها في مرحلة الطلب القادمة على حقول عليا جديدة. ويعتقد المسؤولون بأن هذا الإجراء سيكون أكثر فعالية من الشروع في عملية لاستنباط سياسة مستقلة في هذه المرحلة؛

---

(٢٤) يمكن الاطلاع على توصية الفريق بشأن الجزء المتعلق بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها من توصيات الويبو في موقع هيئة الإنترنت التالي:
http://gnso.icann.org/mailing-lists/archives/council/msg03368.html.

(٢٥) يمكن الاطلاع على هذا التقرير في موقع هيئة الإنترنت التالي:
http://gnso.icann.org/issues/igo-names/issues-report-igo-drp-15jun07.pdf.

وما أن يوضع إجراء تسوية المنازعات، يوصي المسؤولون بأن ينظر مجلس المنظمة الداعمة في الشروع في عملية استنباط سياسة للتأكد من إمكانية تطبيقها على ما هو قائم من الحقول العليا المكونة من أسماء عامة؛

وبإمكان مجلس المنظمة الداعمة، بدلاً من ذلك، أن ينظر في إمكانية تأليف فريق عامل أو مساعد للمساهمة في صياغة إجراء لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها وتنفيذ عملية استنباط سياسة لتطبيق الإجراء المذكور على ما هو قائم من الحقول العليا المكونة من أسماء عامة؛

ولمجلس المنظمة الداعمة أيضاً أن ينظر في جدوى توسيع نطاق عمل الفريق العامل المعني بحماية حقوق الغير (PRO) لوضع إجراء بشأن تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها."

٢٣- وفي اجتماع هيئة الإنترنت الذي انعقد في سان خوان ببورتو ريكو (الولايات المتحدة الأمريكية) في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ يونيه/حزيران ٢٠٠٧، قبل مجلس المنظمة الداعمة توصية مسؤولي هيئة الإنترنت بالامتناع عن الشروع في عملية استنباط سياسة وطلب إلى المسؤولين مواصلة العمل كما هو مقترح في تقرير القضايا، ورفع تقرير جديد إلى مجلس المنظمة الداعمة في غضون ثلاثة أشهر. وقرر مجلس المنظمة الداعمة إعادة النظر في الشروع في عملية من ذلك القبيل عندئذ. وستواصل الويبو رصد تطورات هيئة الإنترنت وتفيد بالمعلومات المناسبة عند الإمكان.

تطورات في نظام أسماء الحقول

٢٤- ما فتئ نظام أسماء الحقول يشهد تطورات مهمة تزيد من الفرص لتسجيل أعداد كبيرة من أسماء الحقول مثيرة بذلك تحديات أكبر أمام مالكي حقوق الملكية الفكرية ولا سيما مالكي العلامات التجارية الراغبين في حماية حقوقهم وإنفاذها. وشملت تلك التطورات الاستعانة بخدمات الخصوصية "Whois" لأغراض التسجيل والزيادة المسجلة في عدد التجار المحترفين في مجال أسماء الحقول وحجم نشاطهم واستخدام البرمجيات الحاسوبية لتسجيل أسماء الحقول المنقضية مدتها بشكل تلقائي وحفظها في مواقع حيث يمكن شراؤها وإمكانية تسجيل أسماء بالمجان لمدة خمسة أيام اختبارية والزيادة المسجلة في عدد أمناء التسجيل المعتمدين لدى هيئة الإنترنت وإنشاء حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة. وقد كانت أسماء الحقول تستخدم أساسا كأدوات تعريف للشركات وغيرها من مستخدمي الإنترنت، على أنها أخذت تتخذ صفة السلعة المربحة. وبعد أن كان الاستخدام التعسفي لأسماء الحقول يقوم على تسجيل أسماء الحقول على يد أفراد يرغبون في بيع الأسماء "المسطو عليها" أصبح عدد متزايد من أصحاب الحقول يستمد دخله من التسجيل المؤتمت لأعداد كبيرة من أسماء الحقول المقابلة لأدوات تعريف يملكها الغير.

٢٥- وفي ١٢ مارس/آذار ٢٠٠٧، أصدرت الأمانة بلاغاً صحفياً للويبو جاء فيه وصف لأنشطة المنظمة في مجال أسماء الحقول خلال سنة ٢٠٠٦ ولفت النظر بوجه خاص إلى التطورات المذكورة أعلاه والتحديات القانونية والعملية التي تثيرها تلك التطورات أمام مالكي العلامات التجارية

ومستخدمي الإنترنت.[٢٦] وتبحث الأمانة حالياً إمكانية تنظيم مؤتمر في مستهل سنة ٢٠٠٨ يضم ممثلين عن القطاع العام والقطاع الخاص لبحث تلك التحديات والنظر في ما يمكن اتخاذه من تدابير على مستوى السياسة الموحدة وغيرها من النصوص القانونية والمبدئية.

٢٦- إن الجمعية العامة للويبو مدعوة إلى الإحاطة علماً بمضمون هذه الوثيقة.

[نهاية الوثيقة]

[٢٦] يمكن الاطلاع على البلاغ الصحفي بعنوان "السطو الإلكتروني لا يزال على ارتفاعه مع مزيد من العواقب على العلامات التجارية من جراء ممارسات جديدة في التسجيل" على الموقع التالي:
http://www.wipo.int/export/sites/www/pressroom/ar/articles/2007/docs/wipo_pr_2007_479.pdf